



البيان العربي

الصادر عن

الاجتماع الإقليمي التحضيري العربي للجنة وضع المرأة د. 64 على هامش

فعاليات لجنة المرأة العربية د. 39

"تحو إعلان ومنهاج بيجين +30"

9 - 10 فبراير 2020

الرياض - المملكة العربية السعودية

اجتمعنا اليوم الأحد 9 فبراير 2020 بالرياض، برئاسة المملكة العربية السعودية رئيس لجنة المرأة العربية الدورة التاسعة والثلاثين، بهدف التنسيق والتوافق على الموقف العربي لتحديد أولويات المنطقة العربية تجاه القضايا التي سيتم طرحها خلال أعمال الدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة حول "الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة"، والمقرر عقدها خلال الفترة من 9 إلى 20 مارس 2020 في نيويورك.

نحن الوزيرات والوزراء ممثلات وممثلو الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، المشاركات والمشاركون في الاجتماع الإقليمي التحضيري للدورة الـ 64 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة،

نشيد بالإنجازات التي تحققت للمرأة العربية على كافة الأصعدة ونشمن جهود الدول العربية في إنشاء الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة ومأسستها، والتي تعكس حرص الدول العربية على حماية والنهوض بحقوق المرأة العربية وتعزيز دورها في كافة المجالات، لتمكين المرأة لتساهم في تحقيق التنمية المستدامة،

ونشمن جهود الدول العربية وحرصها على تقديم تقاريرها الوطنية حول "التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً" حيث قدمت 18 دولة عربية تقاريرها خلال المراجعة الإقليمية الخامسة؛

كما ونشيد بجهود المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والحث على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتعزيز بيئة آمنة لها،
ونثمن دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسها ودعمها لأجندة تمكين النساء والفتيات؛

كما ونقدر الشراكة مع كل من الاسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع جامعة الدول العربية لإعداد تقرير بيجين 25+ الإقليمي العربي.

أخذين في الاعتبار استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واللبنانية والجولان العربي السوري المحتل، وما ترتب على ذلك من تأثيرات سلبية متشابكة انعكست بشكل أكثر حدة على أوضاع النساء في هذه المناطق،

وأخذين بعين الاعتبار كافة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير الاعتيادية التي تمر بها عدد من الدول العربية من نزاعات مسلحة وتفاقم لظاهرة الإرهاب، وارتفاع أعداد النازحين واللاجئين، وآثاره المتفاقمة على الدول المستضيفة،

إذ نؤكد على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك من خلال لجنة المرأة العربية المنبثقة عن جامعة الدول العربية والتي تسعى إلى تعزيز جهود تمكين المرأة في المنطقة العربية؛

وإذ نجدد التزامنا بإعلان ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمد عام 1995، باعتباره أحد المسارات الدولية الرئيسية في مجال النهوض بأوضاع المرأة؛

وإذ ندرك الصلة الوثيقة بين المجالات الحاسمة الاثنا عشر "لإعلان ومنهاج عمل بيجين" وبين "أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030" التي تم اعتمادها عام 2015 على المستوى الدولي؛

وانطلاقاً من أن المراجعة الخامسة لمنهاج عمل بيجين عام 2020 تعد مناسبة هامة لرصد التقدم المُحرز لتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، بعد انقضاء خمس سنوات على تبني أهداف وخطة التنمية المُستدامة لعام 2030؛

وإدراكاً لأهمية العمل في إطار شامل متسق من خلال الربط بين مجالات إعلان ومنهاج عمل بيجين وإعلان وبرنامج عمل القاهرة حول السكان والتنمية واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وأجندة المرأة والسلام والأمن، خاصة في إطار الاحتفال بالذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن، والذكرى الخامسة والعشرين لكل من إعلان ومنهاج عمل بيجين وإعلان وبرنامج عمل القاهرة حول السكان والتنمية، والذكرى الأربعين لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة"، والذكرى الخامسة لإطلاق أهداف التنمية المستدامة 2030.

وتأكيداً على أهمية تعزيز إجراءات إشراك المرأة الكاملة والفعالة في تحقيق الاستدامة البيئية وبالتزامن مع المساواة وتلائم دورها في حماية البيئة وإدارة مواردها ورسم السياسات ذات الصلة،

وفي إطار تحديد موقف عربي موحد في المحافل الدولية؛ والتوافق على المستوى الإقليمي بشأن الإعلان السياسي لمراجعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي سيصدر عن الدورة 64 للجنة وضع المرأة في نيويورك في مارس 2020،

فقد اتفقنا على تحديد أولويات المنطقة العربية للخمس سنوات القادمة في ظل ما تم رصده خلال المراجعة الإقليمية الخامسة "لإعلان ومنهاج عمل بيجين" من إنجازات تحققت وتحديات لازالت قائمة من خلال المجالات التالية:

1. المشاركة السياسية:

- 1.1 تطوير وتفعيل التشريعات والسياسات التي تدعم وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار.
- 1.2 التأكيد على أهمية تبني سياسات إيجابية وتدابير مؤقتة لزيادة مشاركة المرأة في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- 1.3 دعم النساء لخوض الحملات الانتخابية وتحفيز وسائل الإعلام الوطنية لدعم المشاركة السياسية للمرأة.

2. أجندة المرأة والأمن والسلام:

- 2.1 التأكيد على أهمية الاستراتيجية الإقليمية العربية: حماية المرأة العربية الأمن والسلام، وخطة العمل التنفيذية لها في إطار قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات الأممية ذات الصلة.
- 2.2 تعزيز دور المرأة العربية في بناء السلم والأمن من خلال مبادرة جامعة الدول العربية بإنشاء "الشبكة العربية لوسيطات السلام" بصفتها نواة هامة تدعم مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وفي طرح احتياجات النساء في فترات النزاع وما بعدها.
- 2.3 التأكيد على دور لجنة الطوارئ لحماية النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة في المنطقة العربية.
- 2.4 دعم الدول المستضيفة للاجئين واللاجئات، والدعوة إلى عودتهم إلى ديارهم التي تم تهجيرهم منها.

3. التمكين الاقتصادي:

- 3.1 تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي وتطوير السياسات التي تضمن العدالة وتكافؤ الفرص.
- 3.2 تحفيز المرأة على استخدام التكنولوجيا والإبداع وريادة الأعمال في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال وضع سياسات داعمة.
- 3.3 وضع سياسات لإدماج مساهمات المرأة في المناطق الريفية والنائية والمهمشة في الاقتصاد الرسمي.
- 3.4 إنفاذ السياسات والآليات لضمان العمل على زيادة تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات، وتعزيز برامج الإدماج والشمول المالي للمرأة.
- 3.5 تطوير قاعدة بيانات إحصائية مفصلة حسب الجنس لدعم صانعي القرار في تحديد مناطق الخلل وتطوير السياسات اللازمة للنهوض بأوضاع المرأة.

4. الحماية الاجتماعية:

- 4.1 تطوير السياسات وتخصيص الميزانيات اللازمة لدعم قطاع الحماية الاجتماعية للمرأة لتشمل القطاع الرسمي وغير الرسمي والخاص.
- 4.2 ضمان وصول الخدمات والاحتياجات الأساسية للنساء المتضررات في مناطق النزاعات المسلحة واللجوء.
- 4.3 تعزيز الثقافة الاجتماعية التي تهدف إلى تصحيح القوالب النمطية المغلوطة تجاه المرأة في عمليات التنشئة الاجتماعية من خلال تطوير المناهج التعليمية والاستراتيجيات الإعلامية.

5. مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة:

- 5.1 تطوير التشريعات والسياسات المعنية بمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص.
- 5.2 توفير الحماية للنساء والفتيات اللاتي يعشن تحت الاحتلال الإسرائيلي وتنفيذ القرارات الأممية ذات الصلة المتعلقة بحمايتهن من الممارسات التعسفية والعنف والتمييز العنصري والانتهاكات التي يتعرضن لها، مع التأكيد على رفض "صفقة القرن" الأمريكية - الإسرائيلية، باعتبار أنها لا تلبى الحد الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية، وتخالف مرجعيات عملية السلام المستندة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

6. تعزيز حقوق الطفلة:

- 6.1 تطوير التشريعات والقوانين والسياسات الخاصة بالقضاء على زواج الأطفال، وختان الإناث، والزواج القسري، وعمالة الأطفال.
- 6.2 ضمان توفير خدمات التعليم للفتيات وخاصةً في المجالات العلمية والتكنولوجية والابتكارية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.
- 6.3 حماية الفتيات وخاصةً في وضع اللجوء والنزوح وتحت الاحتلال واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير احتياجاتهم الأساسية.